الغرب يتغير

الطبعة الثانية

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

كلمة الناشر

الحمـد لله رب العالمين والصلاة والسـلام علـى خير خلقه أجمعين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

.. إن النبوءة واستكشـاف آفاق المسـتقبل ومجاهيله تسـتند تارة إلى الوحـي الإلهي، وذلـك خاص بأنبيـاء الله ورسـله وأوليائه، وطـوراً تعتمد علـى معرفة العوامل الفاعلـة والمؤثرة في الظواهـر الكونية وعلى الإحاطة بسلسـلة العلل والمعاليل الطبيعية، وثالثة لا تتجاوز كونها مجرد تخرصات وتوهمات رجماً بالغيب، واستناداً إلى التكهنات والتخيلات.

وفـي البعـد الاجتماعـي نجـد أن استكشـاف حركة الأمم ومسـتقبل الحضـارات يعتمد علمياً على معرفة فلسـفة التاريـخ وأطر حركته، ذلك أن الأمـم كالأفراد لها سـمو وانحطاط، و صحة وأمـراض، كما لها فترة طفولة وشباب وكهولة، وكل ذلك يتم وفق سنن و قوانين ربانية ومعادلات وعوامل ثابتة تتحكم في المستقبل وتصوغه وتصقله.

والفقيـه لابد أن يكون بصيراً بالمسـتقبل بقدر ما يتعض من الماضي، وكمـا يجـب عليـه أن يتلمس الحاضـر فإن «العـارف بزمانـه لا تهجم عليه اللوابـس» وقـد ورد فـي وصف الإمـام أميـر المؤمنيـن عليه السلام: «كان والله

بعيد المدى» فكذلك يجب عليه أن يحمل مسؤولية الأجيال القادمة أيضاً: «جاهدوا تورثوا أبنائكم عزاً».

والإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي ﷺ قد تميز بمقدرة فائقة على استشراف آفاق المستقبل، واستكشاف أحداثه وتطوراته ويعود ذلك أساساً إلى سعة أفقه الفكري، وإلى دراسته المتأملة لشتى الحضارات والأمم عبر التأريخ إضافة إلى توغله في دراسة عشرات الألوف من الأحاديث والروايات والآيات الكريمة ومطالعته، لأكثر من ستة آلاف كتاب في مختلف أبعاد الحياة البشرية في التأريخ والسياسة والاجتماع والاقتصاد والتربية والفلسفة وغيرها، والتي تعتبر من أهم المصادر في فهم الحقائق والأحداث، ناهيك عن اهتمامه البالغ في مطالعة المجلات والصحف، والاستماع المنظم إلى النشرات الخبرية، بالإضافة إلى استفادته من تجاربه التاريخية في صقل تصوراته، ومواقفه للوقائع والأحداث.

وإلى جوار كل ذلك يجد المراقب أن داره المتواضعة في العراق، ثم الكويت، ثم إيران كانت ومنذ أكثر من أربعين سنة محطة للوافدين من أنحاء العالم بشتى ألوانهم وأشكالهم ومستوياتهم، حيث كان يقوم باستطلاع أخبارهم وأحوال بلادهم، حتى أن القادم كثيراً ما كان يجد الإمام الشيرازي ﷺ أعرف بأوضاع بلده منه.

ولقد تنبأ سماحته بالأزمة اللبنانية والتي بدأت (عام ١٩٧٥م) قبل حدوثها بعامين، كما تنبأ أيضا بسقوط الشيوعية العالمية يوم لم يكن يدور في خلد أحد ذلك، ففي عام ١٤٠٠هـ وفي كتاب (الاقتصاد للجميع) وكتب أخرى، أشار إلى هذه النبوءة، وعللها بالفلسفة التي تحكم حركة التأريخ، وحدد الفترة بعقد واحد من الزمن، وإذا بالعالم وعلى أعتاب العالم ١٤١٠هـ يفتح عينيه على تهاوي إمبراطورية العملاق الشيوعي

وهزيمة المعسكر الشرقي.

كما تنبأ قبل أعوام من بدء حرب الخليج واحتلال الكويت بذلك، وتحدث مع الكثيرين حول أن الكويت ستشهد مستقبلاً خطيراً قد يشبه في بعض جهاته أحداث لبنان، وكان الاحتلال، ومن ثم قتل النفوس، وتدمير الثروات شاهد صدق على ذلك.

و بعد احتلال الكويت كانت له نبوءة علمية أخرى، حيث أصدر بياناً بعد الاحتلال بأيام نشرته عدة صحف عالمية، يؤكد فيه على أن الكويت ستخرج من نير الاحتلال في فترة وجيزة، وذلك كان، كما تنبأ بأن الجيش العراقي سيقلص وأن آليته العسكرية ستحطم، وذلك في بيان نشره إبان احتلال الكويت.

وفي الحرب العراقية الإيرانية، كانت تنبؤاته التي كشف عنها في لقاءاته ومحاضراته صادقة وصائبة رغم ما أثاره بعض ضيقي الأفق من زوابع وأحاديث، اضطروا بعدها بحوالي سبع سنوات إلى الإيمان بما كشفه لهم من قبل، كما تنبأ إبان الغزو الروسي لأفغانستان بخسارة الروس للحرب وانسحابهم من أفغانستان منهزمين، وكان كذلك.

فالذي يسبق الزمن يهاجم، والغالبية الساحقة لا تتحمل (الإنذار) ولا عجب من عدم تحمل الغالبية إنذار مرجع كبير وفقيه لامع و أصولي متبحر، بعد أن لم تتحمل غالبية قريش إنذار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، الذي عبر عن نفسه الشريفة بقوله: «أنا النذير العريان» و «إن الرائد لا يكذب أهله».

والكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ (الغرب يتغير) هو نبوءة علمية أخرى للإمام الشيرازي قدس سره ورغم أن المؤلف تعمد الاختصار

والإيجاز إلا أن القارئ الكريم سيكتشف عبر الكتاب نظرة مستقبلية ثاقبة ومعرفة كاملة بفلسفة التاريخ وحركته، وبما هي عليه الحضارة الغربية في هذا اليوم من مزايا ومساوئ وانحراف، ونقاط قوة وضعف، وعوامل تقدم وانهيار، كما وركز قدس سره في هذا الكتاب على البدائل الإسلامية التي استنبطها من قواعد القانون الإسلامي وقد خص سماحته بخطابه عقلاء الغرب الذين يؤمل فيهم اختيار القانون الأصوب لإنقاذ مستقبل البشرية.

وبمناسبة ذكرى رحيله قدس سره تقدم هيئة الأنوار الاربعة عشر عليهم السلام الثقافية، هذا الكتاب لما يمر به العالم اليوم بصورة عامة والغرب بشكل خاص من أزمات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وغيرها تشير إلى حقيقة ما ذهب اليه قدس سره وتنبأ به رحمه الله.

هيئة الأنوار الأربعة عشر عليهم السلام الثقافية

١/ ٩/ ١٤٣٠هـ

مقدمة المؤلف

ان الفطرة الإنسانية ستنتصر على أعدائها في نهاية المطاف، وستحسم نتائج المعركة قريبا لصالح الفطرة.

لكـن الأمـر يبقى مرهونـا بعدد الرجـال الذيـن يدافعون عـن الفطرة وبالأسـاليب العلمية التـي يعتمدونها في تحقيق ذلـك، فكلما كانت الطرق هو الوسـائل أفضل وأشـمل، وكلما كانـت عناصر الرجال اكثـر كان طريق النجاح أقصر وأسـرع، كما أرى إن التقدم العلمي الإيجابي الذي وصل إليه العالم اليوم يعتبر هو الآخر انتصارا للفطرة أيضا.

و الغرب رغم ابتعاده عن كثير من القيم المعنوية والفطرية، وتمسـكه بالمظاهر المادية البحتة، وسـيضطر بالتالي للعودة إلا وجدانه وفطرته خوفا على مؤسساته وحضارته من الانهيار.

و هذا الكتاب: (الغرب يتغير) انما كتبته لبيان هذه الحقيقة التي غفلت عنهـا أغلـب الأذهـان، فاني أتصـور أن الغرب سـيعود إلـى تصحيح بعض مناهجـه لتتطابق مع الفطـرة والعقل في القريب العاجـل، وربما خلال عقد واحـد من الزمـن، وإن كان الغيـب لا يعلمه إلا الله سـبحانه وأوليائه بإذنه، إلا أن المتغيرات والمقدمات والشواهد والقرائن كلها تشير إلا هذه النتيجة

المرتقبة.

و ستكون عودة الغرب لتصحيح كل مناهجه مرهونة بمدى تحركنا نحن المسلمين في هذا الحقل وذلك على ما سنبينه في هذا الكتاب بإذنه تعالى.

والإسلام بما انه الدين الوحيد الذي ينتهج طريق الفطرة بما للكلمة من معنى ﴿**فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ**﴾[1]، حيث إن كيفية الخلقة مستندة إلى الله، وحيث أن سنن الله لا تتغير ﴿**لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ**﴾ فانه من المتوقع أن يتجه الغرب نحو الإسلام بالإضافة إلى تصحيح جملة من مناهجه وتوفيقها مع الإسلام.

لكن المسببات- كما أوضحت- مرهونة بالإسباب فان وجد رجال مخلصون بالمستوى اللائق والمطلوب، كان التغيير ممكنا وسريعا، وإلا فان التحرك نحو الأفضل سيكون بطيئا وناقصا حتى يبرز أولئك الرجال المخلصون.

و بمعنى أقرب نقول: إن القابلية موجودة والمنهج متوفر، ولا ينقصنا سوى التطبيق والعمل، وذلك لا يكون إلا بأمرين:

الأول: لابد من تطبيق الإسلام في منطقة من بلاد المسلمين ليكون أنموذجا صالحا يحتذي به الآخرون، فان وجدت تلك التجربة الإسلامية الحسنة فقد بلغنا نصف التغيير، فالإنسان في طبعه تواق إلى الأفضل ومنجذب نحو الأحسن.

الثاني: لابد من أن يتحرك المسلمون المتواجدون في اروبا وأمريكا،

---

(١) الروم: ٣٠.

باتجاه هداية شعوب تلك الدول وترغيبها في مبادئ الإسلام ومناهجه وأفكاره ومن غير بعيد أن يكون في اروبا وحدها زهاء عشرون مليون مسلم، وفي أمريكا عشرة ملايين آخرين، فإذا نظم أولئك المسلمون أنفسهم تنظيما صحيحا، وارتفعت فيهم روح العمل والمثابرة، وتمكنوا من هداية الكثير من الأوربيين والأمريكيين، بل غالب الغربيين والشرقيين إلى الإسلام وقوانينه المتطابقة مع العقل والفطرة.

هذا من ناحية العمل، وأما من ناحية العقيدة: فان الأمر لا يختلف عن ذلك، لان الحجة والدليل مع الإسلام في أصوله لاعتماد الأصول على العقل والمنطق، وإذا ثبتت الأصول ثبتت الفروع تلقائيا[1].

و بذلك يمكن أن يبدأ المجتمع الغربي التطلع نحو الإسلام كمنهج واقعي للحياة، ويدخلوا في دين الله أفواجا.

أن تحطم (الاتحاد السوفيتي) وانهياره وانقسامه إلى دويلات، أفرغ ذهنية كثير من قطاعات الشعب الغربي ونفسيتهم من حالتهم العدائية،فأصبحوا يفكرون بعقلية أوسع، وذهنية مفرغه من التسلح والتسابق على غزو الفضاء، للسيطرة على أكبر قدر من الأرض.

كما أن تراكم المشاكل في البلاد الغربية دعى العديد من مفكر يهم إلى محاولة تنظيم مؤسساتهم، وإعادة بناء بعضها، قبل أن تنهار بسبب الفساد الأخلاقي والاجتماعي والسياسي الموجود اليوم.

كل هذه العوامل، وإلى جانب نزوح الملايين من المسلمين من دولهم المضطهدة إلى الدول الغربية -للمزيد من الحرية- من شأنها أن

(١) علما بأن الفروع ايضا تتطابق مع العقل، وفلسفة كثير منها تدرك بالتأمل أو بمراجعة الايات والروايات التي تطرقت لفلسفة الأحكام.

تؤكد: إن الأوضاع تسير لصالح الفطرة، ولصالح التطلع نحو الإسلام في نهاية المطاف.

فتلك العوامل هي من مؤيدات هذا التغير والتحول نحو الفطرة وثمة من ينادي في الغرب (طبق أحكام العقل واتبع الفطرة)، والله المسؤول أن يوفق الجميع لما فيه رضاه وهو المستعان.

الفصل الأول

العامل الاساسي لسقوط النموذج الغربي

خواء المادية وضرورة التغيير

تـرك الغربيـون ما جـاء في كتبهم الدينية واسـتخفوا بمـا ورد فيها من أفكار واهية لا تتفق مع العقل البشرى[1]، الذي يطمح إلى التطور والصعود، وهرولوا وراء المادة حيث لم يعرفوا الدين الصحيح.

صحيـح أن الدول الغربية قفزت في صناعاتها إلى مسـتويات خيالية، لم يكن يتوقعها البشـر قبل مائتي عام، لكن الصحيح أيضا أن المادية البحتة كانـت سـببا فـي حدوث خـلأ روحـي رهيب وفـراغ فكـري هائـل، لازال المجتمع الغربي يعاني من آثاره، ولذا كثرت الجرائم الإنسانية والأخلاقية، ولم يسـتطيع القانون بقبضته الحديدية من ردع الناس عن اقتراف الموبقات والجرائـم، فان القانون لا يكفي في ردع الإنسـان عن الموبقات إذا لم يكن له وازع من داخله، والشـاهد على ذلك هو: وقوع مئات الجرائم في أمريكا

(١) راجع (ماذا في كتب النصارى) و(هؤلاء اليهود) للإمام المؤلف، وقد تحدث الامام المؤلف عن المادية في الفقه: (الاقتصاد) و(الاقتصاد الاسلامي المقارن) وغيرهما.

بسبب انقطاع الكهرباء لثلاث دقائق فقط!.

إن الإقبال على الحياة المادية البحتة، يسبب التكالب على المادة، والتنازع على الثروة، حيث أن (المادة والثروة) محدودة، وطموحات الإنسان غير محدودة وكل واحد يريدها كاملة لنفسه، ومن هنا انحرف (القانون) أيضا، ذلك انه يخضع المجتمع المادي للأقوياء ممن بيدهم المال والجاه، الذين يشترون القانون بأموالهم، ويغيرونه كما تتوخاه مصالحهم كما أن الخلأ الروحي يوجب مختلف المشاكل ويسبب أنواع الجرائم.

و السبب في ذلك: أن الإنسان روح ومادة،فالتفريط في أحدهما له نتيجة معكوسة على الجانب الآخر، كما أن الطائرة التي تفقد أحد جناحيها لا يمكنها أن تطير أو تهبط بسلام ؟!.

ولذلك جاء في الرواية «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا»[1]، وقال تعالى في محكم كتابه ﴿**وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آَتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآَخِرَةِ حَسَنَةً**..﴾[2].

أن الكنيسة وكتبها الدينية والأخلاقية عاجزة عن إملاء الفراغ الروحي، الذي يعيشه المجتمع الغربي،ذلك إن الكنيسة لا توفر إلا جانبا ضئيلا جدا من حاجات الروح، ويتضح ذلك بالمقارنة بين القرآن ا الكريم والأحاديث الشريفة وكتب الأخلاق عند المسلمين، وبين الإنجيل وكتبهم الأخلاقية[3].

و قد شعر العقلاء في المجتمع الغربي بهذه الحقيقة كما – تجد في

---

(١) بحار الانوار: ج٤٤ ص١٣٩.
(٢) البقرة: ٢٠١.
(٣) راجع (الهدى إلى دين المصطفى (للإمام البلاغي)، و(الفضيلة الاسلامية) للإمام المؤلف (دام ظله).

كتبهم- وهم اليوم يلتمسون المخرج، ولا مخرج إلا بالرجوع إلى الدين الصحيح الذي يزرع في الإنسان خوف الله سبحانه، وإلى الفطرة الإنسانية الرشيدة، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾[1] والغربيون اهتموا بـ(ما بقوم)[2] دون ما، (بأنفسهم).

أخطاء الرأسمالية والمصير المحتوم

لو أحصينا عدد المآسي التي تعصف بالبلاد الغربية وبحثنا في أسبابها، لاكتشفنا إن الرأسمالية كانت سببا أساسيا في كل تلك المشاكل، وفي تفاقم الكثير منها.

فالرأسمالية أفقدت المجتمع الغربي العدالة الاجتماعية حيث تكدست الأموال في جانب، وانحسرت في جانب الآخر، وهذا التمايز الطبقي أدى إلى الفقر، وبالتالي إلى المرض والجهل والفوضى والاضطراب والبطالة واليباب، وما إلى ذلك[3].

فعندما يشح المال ويحل كابوس الفقر على مجتمع من المجتمعات، أو على قطاع واسع من قطاعا ته، فان نتيجة ذلك: أن يصاب ذلك المجتمع بمختلف المشاكل والأزمات، ذلك لان الفقر معناه: أن يحرم المواطن من حقه في طلب العلم، ويحرم من حقه في تأمين حاجاته الجسدية و...

ونتيجة لذلك: يحقد المواطن على مجتمعه ويتحين الفرص ليثأر

---

(١) الرعد: ١١.

(٢) أي بالملازمات والأعراض المرضية التي تضرب كل أمة: كالفقر والمرض والجريمة وشبه ذلك.

(٣) تحدث الإمام المؤلف (دام ظله) عن ذلك بتفصيل في: (الفقه: الاقتصاد) و(الاقتصاد الاسلامي المقارن) وغيرهما.

منه، مما يورث الفوضى في كل مرافق الحياة.

ولـذا نجد فـي الولايات المتحـدة (ذات النظام الرأسـمالي) أكثر من ثلاثيـن مليـون فقير، كمـا اعترفوا هم بذلـك، بينما نجد في التأريـخ: انه لم يكـن يوجـد فقير واحد في حكومـة الإمام علي ابن أبي طالب عليه السـلام الشاسعة، التي امتدت لتشمل منطقة واسعة من الكرة الأرضية.

وفي مسـتعمرات فرنسـا يموت الناس جوعا، بينما في فرنسا تصرف أموال تكفي لسد جوع خمسة وعشرين مليون إنسان على (الكلاب) فقط.. إلى غير ذلك من الأرقام المذهلة والعجيبة في الدول الرأسمالية!.

ومثل هذه الأرقام الغريبة لابد لها أن تحرك مشاعر المصلحين فيضعوا حدا لها، كما وضعوا قبل ذلك حدا للدكتاتورية واستبدلوها بالديمقراطية[1] التي هي أقرب إلى الحرية.

فالاستبداد هلكة للراعي والرعية، وكما قال الأمام علي عليه السلام: «مـن اسـتبد برأيـه هلـك»[2]، بينمـا الديمقراطية تحمـل في أهـم جوانبها: الاستشارة كما يقول القرآن الحكيم:

---

(١) من النقاط المهمة التي اتبعها عقلاء الغرب للقضاء على الدكتاتورية
أ ـ نشر الوعي العام عن طريق الكتب التي تتكفل بيان مساوئ الدكتاتورية ومحاسن الديمقراطية.
ب ـ التعددية الحزبية.
ج- الاستشارة في أمور الإدارة والحكم.
د ـ تكريس المؤسسات الدستورية ومنها النقابات والتجمعات الضاغطة.
هـ - حرية الصحافة.
و- اقرار نظام فصل السلطات واستقلاليتها.
(٢) بحار الانوار: ج٧٢ ص١٠٤.

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾[1] و﴿شَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[2] و(تشاور)[3]، وإن كان بين الشورى عندهم وبين الشورى في الإسلام بونا كبيرا، حيث أن الشورى في الإسلام أقرب للفطرة[4].

من هنا فان أحد أسباب تقدم الغربيين رجوعهم إلى (الفطرة في إدارة الحكم)، فقد أخذوا بالشورى نوعا ما، وتركوا الاستبداد، فتقدموا على غيرهم وسادوا العالم بإمكاناتهم.

وبناء على ذلك فاني أتنبأ: بانهيار الرأسمالية لأنها تتعارض مع الديمقراطية التي يدعونها حيث أنهم يستخدمونها كعامل حاسم في الانتخابات وغيرها لصالح الطبقة الأكثر ثراءً، وهذا ممّا لا يتفق مع الفطرة الإنسانية السليمة.

أثر السياسية الاستعمارية على الشعوب

ليس في طبع الإنسان وفطرته أن يسمح لنفسه في الاعتداء على الآخرين والاستيلاء -عبر التآمر أو الخداع أو القوة- على ممتلكاتهم وثرواتهم ودولهم،كما بين ذلك في علم الأخلاق، وإذا وجدت هذه الحالة العدائية في ذهنية الإنسان وسلوكه، فإنها حالة استثنائية لا أساس لها في واقع الإنسان ووجدانه، ولذلك ترى السراق وقطاع الطرق والمجرمين وأمثالهم يعدون

(١) الشورى: ٣٨.
(٢) آل عمران: ١٥٩.
(٣) البقرة: ٢٣٣. وقد اسهب الامام المؤلف دام ظله في الحديث عن الشورى وأدلة وجوبها ومقوماتها في العديد من كتبه، منها: (الشورى في الاسلام) و(الفقه: السياسة) و(الفقه: الدولة الاسلامية)، كما جرى الحديث حول الفكرة في كتاب: (شورى الفقهاء).
(٤) راجع كتب الامام المؤلف في هذا الحقل ومنها (الصياغة الجديدة لعالم الايمان والحرية والرفاه والسلام) و(الشورى في الاسلام) و(الفضيلة الاسلامية) و(الفقه الدولة الاسلامية).

من شـواذ المجتمع، وترى المجرم يوبخه ضميره ويؤنبه وجدانه عندما يعود إلـى وعيه وفطرته، وقـد اعترف بهذا الانقلاب الباطنـي الكثير من المجرمين والمذنبين، حينما امتثلوا أمام القضاء وحينما ثابوا إلى رشدهم.

و لا شـك أن فـي عالمنـا المعاصر نماذج شـريرة تضاهـي في طبعها وسـلوكها الفراعنة، والحجاج،وهارون العباسـي، وأشـباههم مـن الطغاة، لكـن هـؤلاء أيضا أنبهم ضميرهم في لحظة معينـة، عندما عادوا إلى وعيهم ورشـدهم وفطرتهم الإنسـانية، فقد قال فرعون قبل موته بلحظات: ﴿**آَمَنْتُ أَنَّـهُ لَا إِلَـهَ إِلَّا الَّـذِي آَمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْـرَائِيلَ**﴾[1] وقال هـارون: «يا ليتني كنت قصارا ولم آل الخلافة»، بينما صاحب الفطرة السليمة كالإمام أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام، قال عكس ذلك: «فزت ورب الكعبة»[2].

بهذه المقاييس تتضح أن الحالة الاسـتعمارية، هـي الأخرى تخالف طبيعة نفس المستعمر، وتخالف طبيعة عقلاء بلاد المستعمرين كما تخالف طبيعة الشعوب الواقعة تحت سلطة الاستعمار ولذلك سقطت الأنظمة الاستعمارية العسكرية في أغلب الدول، ولم يبق بعد زوال الاستعمار العسكري سوى الاستعمار الاقتصادي والاستعمار الثقافي -بما انهما أسوء من الاستعمار العسكري-.

أمـا الاقتصـادي: فلانه يحفظ مصالح المسـتعمرين ماليـا ونقديا فان سـقوطه بحاجـة إلى نضـج ووعي من عقـلاء بلادهم لمعالجة أنفسـهم من أمـراض الطمع والحرص والجشـع، وعلى المسـتعمرين أن يسـتفيدوا من تجربـة اليابان بعـد خروجها من الحرب العالمية الثانيـة ودخولها في ميدان التنافس الصناعي.

(١) يونس: ٩٠.
(٢) بحار الأنوار: ج٢٠ ص١٤٨.

فبدلا من سـرقة ثروات الدول الأخرى- خاصـة في البداية- طورت اليابان صناعاتها حتى احتلت المركز الأول في أسواق التصدير العالمية.

وأما الثقافي: فاللازم على الغرب تصحيح النظرة الخاطئة التي تتصور أن ثقافـة المسـتعمر أفضل من كل الثقافات، فثمة ثقافات لاشـك أنها أرقى من ثقافة المستعمر لكنه لم يسمح لها بالتوسع والانتشار.

و لـذا فـان فـي الـدول الاسـتعمارية من يدعـوا إلـى الحريـة الثقافية والاقتصادية، لسـائر الـدول، وقد طرحوا مشـروع (الاعتمـاد على الذات) فـي إدارة عجلـة الاقتصاد بدلا من نهب ثروات الآخرين، ومشـروع التبادل الثقافي بدلا من خنق الثقافات الأخرى[1].

سياسة الاستعلاء والقطبية الأحادية

مـن العوامل التي تدفع الغرب نحـو التغيير الضغط الجماهيري، ضد حالة الاسـتعلاء على الشـعوب الأخـرى، التي أصيب بها الغـرب منذ زمن بعيـد وحتـى اليـوم، ذلك لان الإنسـان يرفـض بطبعه كل من يسـتعلي على الأرض، ويتكثر على أبناء جنسه، ولا فرق بين أن يكون المستعلى شخصا، أو حزبا، أو نظاما، أو دولة.

و قد أدرك كثير من الغربيين ذلك من السخط الجماهيري من حالة الاستعلاء، وأصبحوا يرون أنفسهم انهم مخيرون بين أن يتركوا الاستعلاء، ليبقى لهم شيء من السـيادة، وبين أن يتحفضوا بهذه الحالة فيفقدوا كل شـيء. ولا أظن أن العقلاء في الغرب يرجحون الثاني،فان ترجيح الأهم على المهم هو من دأب كل عاقل.

---

(١) تحدث الامام المؤلف (دام ظله) عن الاستعمار في (الفقه: السياسة)، و(الصياغة الجديدة لعالم الايمان والحرية والرفاه والسلام).

بهذا المفهوم ولنفس هذه الأسباب، تحولت قديما الدكتاتورية الغربية إلى ديمقراطية، لكن الفرق: إن الدكتاتورية مسألة داخلية، واللازم أن، تسري هذه المسألة إلى الخارج، لتقضي على شبح الاستعلاء والاستغلال والاستعمار.

لقد تحطمت قديما كل الدكتاتوريات في العالم، وكان آخرها: تحطم إيطاليا الفاشستية، وألمانيا النازية، وروسيا القيصرية، وبريطانيا التي لم تكن الشمس لتغيب عن مستعمراتها.

فهل يمكن بعد ذلك أن تبقى أمريكا سيدة الموقف، وان تكون هي القوة العالمية الوحيدة، التي تدعو الناس إلى الاعتراف بها كقطب أوحد؟!.

الجواب: كلا!

لأن فطرة الناس هي التي تدعوهم إلى التحرر، كما أشار إلى ذلك علي عليه السلام بقوله: «لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرا»[1] وفطرتهم هذه تجرهم أخيرا إلى خوض المعركة للقضاء على كل أنواع الاستعلاء وعلى هذا الأساس: فاللازم على الولايات المتحدة وغيرها من نظائرها التخلي عن حالة الاستعلاء قبل فوات الأوان، وقبل السقوط المحتم، الذي انتهى إليه حلفاؤها في السنوات القليلة الماضية، فان التغير من سنن الله في الكون، كما يدركه جميع العقلاء.

وعليه فإذا تحطمت قلاع التكبر والاستعلاء، فلابد من وضع برامج لتتبدل حالة الاستعلاء إلى حالة التعاون والاخوة، فيتعاون الناس على الخير والمحبة وذلك كله مع قطع النظر عما نعتقده نحن من أن الإسلام كنظام متكامل هو المنهج الوحيد المتطابق مع العقل والفطرة في كل جوانبه،

(١) بحار الأنوار: ج٧٤ ص٢٢٨.

وهو الكفيل بإسعاد البشرية في كل الأبعاد، ولابد أن تنتهي البشرية إلى هذه الصيغة الإلهية عاجلا أم آجلا ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ..﴾[1].

سياسة التجسس والخيارات البديلة

مع توسع دائرة المخابرات العالمية، صار الإنسان يشعر بأنه مراقب ومطارد، ومطلوب للتحقيق، ومؤاخذ للتعذيب، بلا سبب أو جرم!.

أن طبيعة الناس وفطرتهم ترفض أن تهدر كل هذه الأموال لمطاردة الإنسان وتخويفه، بدلا من إسعاده واستقراره.

نعم، مراقبة الموظفين كي لا يقصروا في أعمالهم وخدماتهم، كما فعل الإمام علي عليه السلام في فترة حكومته، فقد قال الإمام علي عليه السلام في عهده لواليه على مصر مالك الاشتر: «ثم تفقد أعمالهم (الولاة) وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فان تعاهدك في السر لأمورهم، حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية..»[2]، ويصح مراقبة- الأعداء الحقيقيين، لا الأعداء الوهميين لاسباب شخصية أو تافهة!- لتوفر الأمن، وحماية الوطن من شرهم وكيدهم وتخريبهم، ولكن هل يصح أن يراقب المواطن ويأخذ بالتهمة والظنّة؟!.

إن هدر الأموال الطائلة في دائرة التجسس، لهو أشد خطرا على المجتمع الذي يعاني الفقر والفاقة والحاجة إلى المال، من خطر الوباء والأمراض الفتاكة.

لقد صار التجسس في كثير من دول العالم الثالث آلة بيد الحكام

---

(١) التوبة: ٣٣.

(٢) شرح نهج البلاغة: ج٣ ص للإمام المؤلف.

الدكتاتوريين لضرب الأحرار من أبناء المجتمع وقمع الأبرياء منهم، بل وأصبح وسيلة لضرب المسلمين وإبقاء عملاء الشرق والغرب أو الدكتاتوريين في أريكة الحكم.

إن التجسس المتداول في الغرب يعتبر اليوم من مخلفات القرون الوسطى الذي أحكم سيطرته وانتشر بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد اشتد في فترة قيام الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وغير خفي على المراقب العون الكبير الذي تمده العديد من الدول الغربية بشكل أو بآخر لاستخبارات كثير من دول العالم الثالث.

لكنه سقطت كل مبررات التجسس- حتى المتوهمة- في الوقت الحاضر، ولذا يلزم للغرب وان يرفض التجسس، وأن يرجع إلى فطرته، ليعود الناس أحرارا كما كانوا وكما شاء الله لهم، وقد قال تعالى: ﴿**وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا**﴾[1]، وقد وردت روايات كثيرة في الردع عن التجسس، فينبغي أن يوظف المجندون في دوائر الأمن في خدمة برامج البناء والعمران والتصنيع الاقتصادي بدلا من هدر جهودهم، وصرف أموالهم، في قضايا عدوانية وتخريبية تضر بالمجتمع والوطن.

و يلزم إلغاء هذه ا لدوائر إلا بقدر الضرورة، ولعل الضرورة لا تتجاوز الواحد بالمأة من الحجم ا لحالي أو اقل من ذلك.

أن الطريقة المثلى لإلغاء هذه الدوائر تتمثل في تعيين لجان لتقليص ذلك تدريجا، تقسم هؤلاء الموظفين الجدد على دوائر اقتصادية واجتماعية وسياسية، تحرك عجلة اقتصاد الدولة، وتقدم البشرية إلى الأمام.

---

(١) الحجرات: ١٢.

الحريات الناقصة

لا ينكر أحد أن في الغرب ألوانا من الحرية لكنها حرية ناقصة في مقابل الحريات الإسلامية الكاملة والشاملة[1].

و لذا فان العديد من عقلاء الغرب يفكرون بطريقة وأخرى: تطبيقها بالكامل، ومع أن ذلك يحتاج إلى جهد كبير، إلا إن بالإمكان تحقيق ذلك.

و يساعد على هذا التطبيق أمور كثيرة، منها: أن الله خلق الإنسان حرا إلا فيما يضر بنفسه أو بالآخرين. فمن حريته التي يصبوا إليها: الحرية في الزراعة، والتجارة، والصناعة، والعمارة، والسفر، والإقامة، وحيازة المباحات، والملبس، والمركب، والمأكل، والمنكح، والمجلس، والتحرك والسكون،الاستقرار وما أشبه ذلك، قال تعالى:

﴿يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾[2].

لكن السؤال: هل يوفر الغرب كل هذه الحريات بالوجه الأكمل؟.

الجواب: كلا.

فانه لو قيست الحرية الإسلامية بالحرية الغربية لوجدنا البون الشاسع بين النموذجين[3].

---

(١) تطرق الامام المؤلف إلى الحرية في كتاب (الفقه: السياسة) و(الفقه: الحقوق) و(الفقه: الدولة الاسلامية) و(الفقه: الحرية) و(إلى حكومة الف مليون مسلم) و(الحرية الاسلامية).

(٢) الاعراف: ١٥٧.

(٣) راجع (الصياغة الجديدة لعالم الايمان والحرية والرفاه والسلام) للإمام المؤلف دام ظله.

فالإسلام أعطى الإنسان كل الحريات إلا ما يضر بنفسه دينا ودنيا أو ما يضر بالآخرين ويعرضهم للخطر، بينما الغرب جعل قوانين لتحديد الحرية لا حسب صلاح الفرد والمجتمع وإنما حسب أهواء الحكام والمقننين ومن إليهم.

و قد يرد الإشكال إن أغلب البلاد الإسلامية تفتقر لأبسط الحريات، وهي قياسا للدول الغربية من حيث توفر الحريات، كمن يقيس ضياء عود ثقاب بضياء المصباح الكبير المتوهج.

لكن الإشكال مدفوع: بان أغلب البلاد الإسلامية،التي تسير في ركب السياسة الغربية، لم تطبق الإسلام بوجهه الصحيح، بل لم تعرف من الإسلام شيئا إلا الاسم؟ وإن بعض حكام المسلمين أبخل من الحكام الغربيين في منح الناس حرياتهم، كما يقول المثل: «السلطان يهب وخادم السلطان لا يهب».

إن الكلام يدور حول منهج الإسلام وقوانينه التي نزلت من السماء وبينها الرسول وآله المعصومون عليهم السلام وقام بتطبيقها الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم والإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فترة حكومتهما[1].

ولا زلت أتذكر الأيام التي سبقت الحرب العالمية الثانية التي طبقت فيها قوانين الإسلام في العراق إلى حد ما- حيث كان كل شيء حرا إلا المحرمات ومواردها قليلة جدا، فضلا عن إن المحرمات ليست ضرورية للإنسان بل لها ثمة بدائل أخرى، بإمكان الناس الاستفادة منها بدلا من المحرمات، فبدلا من الخمر والميسر والزنا والربا، ثمة حلول أخرى كالألعاب المسلية والسياحة، والسبق والرماية والزواج، والمضاربة، وهي أمور لا تضر بالمجتمع، في حين

(١) لمزيد من التفصيل راجع كتاب (الحكومة الاسلامية في عهد الامام علي عليه السلام) للإمام المؤلف وكتاب (السياسة من واقع الاسلام) لأخيه آية الله العظمى السيد صادق الشيرازي (دام ظله).

تضر المحرمات بالمجتمع وتدفعه إلى المشاكل والانقسام.

و إذا وعى الغرب ذلك فانه سيلتزم بقوانين الإسلام التي تتوفر فيها جميع الحريات، كما أخذ سلفهم بقوانين الإسلام في النظام والنظافة والمشورة، وبها توصلوا إلى.ما توصلوا إليه من التقدم الحالي.

أخطار سباق التسلح

من الأسباب التي تدعوا إلى تغير الغرب عما هو عليه: هو السلاح والتسابق فيه، فانه أينما أحرز وجود السلاح انقطعت لغة الحوار على الأغلب، فضلا عن انه يهدر الأموال، ويفقر البلاد، ويسبب التضخم و.. وأما إذا استخدم السلاح فهو يصيب بنيرانه كافة مرافق الحياة العمرانية والاقتصادية والبيئية، فهل ذلك من العقل في شيء؟!.

إحدى التقارير التي وردت عن (الاتحاد السوفيتي) السابق ذكرت بأن هذه (الدولة) كانت تملك ما يكفي لإبادة: الحياة على وجه الأرض عشرين مرة!!.

فهل نفعت هذه الأسلحة في الوقوف أمام تمزق هذه ا لدولة؟!.

لقد ابتلي العالم في القرن الأخير بحمى سباق التسلح، وهدر المليارات من أجل التفوق العسكري وبذل أرقام خيالية من الثروات العامة لتدمير الحياة تدميرا خياليا.

و لو ضغط الرأي العام العالمي على أن يبدل الرؤساء، آلة الحرب والهدم بآلة السلم والبناء لكان للعالم اليوم وجه آخر وصورة أخرى تخلو- إلى حد كبير- من الفقر، والجهل، والمرض، والفوضى، والبطالة و...

وقد لا يصدق أحد: أن يتخلى العالم عن ترساناته العسكرية والنووية

في الوقت الحاضر، لكن العقل يحكم بذلك في السنوات القادمة، خاصة بعد توقف برنامج حرب النجوم وذلك النمط من السياق على التسلح، فإذا صار العقل سيد الموقف، انهارت تلك المؤسسات العسكرية، ونشأت مكانها المؤسسات العمرانية والاقتصادية التي نحن اليوم في أمس الحاجة إليها.

من كان يصدق: أن يتخلى الرئيس عن منصبه كل عدة سنوات بعد أن كان لا يتخلى عنه ألا القبر أو بحدوث انقلاب عسكري أو ثورة جماهيرية فلولا الصحوة الجماهيرية وضغوط الرأي العام الذي ساق الكثير من الدول نحو الديمقراطية، لما رأى أحد من الديمقراطية في بلد عين ولا أثر.

فإذا كان من الممكن في إدارة الحكم، التحول من الاستبداد إلى الحرية، فان من الممكن توفير نفس العوامل والمقومات لنزع السلاح أيضا وما ذلك على الله بعزيز ببعيد!.

و لقد قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «الناس صنفان: إما أخ لك في الذين، أو نظير لك في الخلق»[1]، فهل بعد ذلك من (العقل) و(الخلق الكريم) صب وابل من النيران على هؤلاء الناس الذين هم إما اخوة لنا، أو نظراؤنا في الخلق؟.

سياسة الدولة والاحتكار غير المباشر

كانت الدولة في (الاتحاد السوفياتي) السابق لها اليد الطولى والأولى في كل شيء!.

فقد كانت تضغط على الناس وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة لفرض،سيطرتها الكاملة، وكان الهدف من وراء ذلك الضغط تمركز القوة والقدرة

(١) بحار الأنوار: ج٣٣ ص٦٠٠.

في أيدي فئة قليلة، سلبت حريات الناس وتحكمت في الفئة الكبيرة كيف شاءت، ولذا انفجرت الجماهير في أقرب فرصة ممكنة، لتعلن عن غضبها وسخطها على رجال الدولة الذين ضيقوا عليهم الخناق وحكموهم بالحديد والنار.

والغرب وإن لم يكن بهذه القساوة في الحكم، نظرا لمرونة الحكم وتوفر جانب من الحريات، وتفويض كثير من الأمور إلى الناس، إلا انه فرض هيمنته على قطاعات عريضة من الشعب عبر تضليل الرأي العام بما يناسب متطلبات الدولة.

كما إن كثيرا من الأمور احتكرها- ولو بطريقة غير مباشرة- كبار الرأسماليين لأنفسهم وحرموا- بطريقة أو بأخرى- عامة الناس منها، وهكذا نجد في الشرق تمركز القدرة بيد واحد، هو رئيس الحزب، أو أفراد يعدون على الأصابع.

و في الغرب نجد تمركز القدرة في العديد من الأبعاد، بيد ثلة من كبار الرأسماليين، واصحاب الشركات الكبرى، والفئات الضاغطة (اللوبي)، ولذلك فقد خالف العقلاء السياسة الغربية، واعتبروها خلافا للفطرة الإنسانية، والعقل البشري، وصاروا يطمحون إلى التغيير.

أن الدولة في منطق العقل والتشريع الإسلامي[1] مشرفة على أمرين:

الأول: تحقيق العدالة الاجتماعية في كل جوانب الحياة، وبدء بالعائلة، ومرورا بالمعاملات، وانتماءا بالقضاء، لكي يعيش الإنسان في أمن وسلام.

الثاني: السير بالأمة نحو الأمام، وقد ورد في الحديث: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»[2] والعلو الظاهري لا يتم إلا بتوفر الأسباب التكوينية، ومن أهم الأسباب: إسهام الدولة -بما للكلمة من معنى- في عملية السير بالأمة

(١) راجع: (الفقه: الدولة الاسلامية) و(الفقه: السياسة) و(الفقه: الحكومة العالمية) و(من أوليات الدولة الاسلامية) للإمام المؤلف (دام ظله).
(٢) بحار الأنوار: ج٣٩ ص٤٧.

نحو الأمام. وقال سبحانه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[1].

و قال جل ذكره: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾[2].

أمـا في غير ذلك، فالأمر موكول إلى النـاس وحرياتهم فهي الحاكمة في كل الموازين.

فالـلازم أن تكـون المطـارات والمؤسسـات والمعاهـد والمعامـل والمستشـفيات والحدائـق، بل وحتى إدارة السـجون بيد النـاس، وأن تفتح أبواب التنافس اكثر فاكثر.

والفرق بين الناس والموظفين: أن الأخير لا يعمل بحرارة وشوق الإنسان الذي يعمل لنفسه، كما هو شأن كل موظف يحاول أن يقضي أوقاته بطريقة ما.

فالأمور إذا لم تأخذ طابع الجمود في نظام الوظائف، فهي على الأقل تأتي متأخرة وبطيئة.

نعـم، إذا تعارضـت الحرية والتقدم، فاللازم أن يجمع بينهما حسـب قاعـدة «الأهـم والمهـم»[3]، فـان النظـم يخالـف الحريـة -ولو مـن بعض الجهات-، كما إن الحرية تنافي النظم كذلك:

مثلا: حرية المرور تنافى وتخالف قواعد المرور، وبالعكس أيضا..

---

(١) آل عمران: ١٣٣.

(٢) البقرة: ١٤٨.

(٣) تحدث الامام المؤلف عن اصالة الحرية في (الصياغة الجديدة) و(الفقه: السياسة) و(الفقه: الدولة الاسلامية) و(من اوليات الدولة الإسلامية)وغيرها، كما اشر في العديد من كتبه منها (الشورى في الاسلام).

إلا ان تحديد أية حرية لا يصح الا بقرار يصدر من (من شورى الفقهاء) المنتخبين من قبل اكثرية الامة، ويلزم أن يكون مؤقتا لا دائمياً.

فاللازم توفير الحرية إلا بمقدار الضرورة والمزاحمة بالأهم، حيث أن الحرية المطلقة تؤدي إلى الفوضى والاضطراب والهرج والمرج، وتستلزم أيضا نقض الحرية المطلقة!.

القوانين الدولية ولامنطقية التشريع

مـن الضروري على الغـرب: أعادة النظر في قوانيـن الأمم المتحدة، التـي هـي أقرب في العديد مـن موادها وبنودها إلى العنـف واللامنطق منها إلى السـلام والمنطـق، وفي المثل: (تتمكن أن تصنع بالسـلاح كل شـيء، لكنك لا تستطيع أن تجلس عليه)!.

ولابد أن يحصل التغيير من وجوه عديدة.

الوجه الأول: إلغاء قانون حق النقض: (الفيتو) لانه يعتمد على منطق القوة لا قوة المنطق.

الوجـه الثاني: إلغاء قرار التسـاوي بين الحكومات والدول في آراءها ولو كانت إحداها ذات مليون نسمة والأخرى ذات مائة مليون نسمة.

أليس معنى ذلك: أن الواحد يسـاوي المائة؟ فاللازم ملاحظة النسبة، ومن الواضح: ان الهيئة الاجتماعية ليست شيئا متأصلا بازاء الأفراد.

الوجـه الثالث: إلحاق قـرار ينص على التصدي لأيـة حكومة تعتدي على شـعبها وبالعكـس إلى جانب قرار مجلس الأمـم القائل بالتصدي لأية دولـة تعتدي على دولـة أخرى، فان عدم إلحاق القـرار الأول بالقرار الثاني بحجـة أنها قضية داخلية، بعيد عن العقل والمنطق، وشـبيه بمن يقول: (إذا ضرب الأب ولده أو الولد أباه، لا شأن لنا بهما لانهما من بيت واحد، أما إذا ضرب الجار جاره، تدخلنا لإنقاذ المضروب والمعتدى عليه).

وهـذه المآخـذ الثلاثة تؤخذ على (التقنين) و(التشـريع) بالنسـبة إلى قوانيـن وقـرارات مجلـس الأمم لكن ألا سـوء مـن ذلك كله هـو: (الزيف الدولي)، والنظر إلى الأحداث بمنظارين والكيل بمكيالين.

و مثل هذا، مثل الحكومة التي تدعي الديمقراطية وتطبق الدكتاتورية، وتدعي الإنسانية وتعمل بالإرهاب، وتهتف بالحرية وتبني السجون، وتتشدق بالتعددية ويحكمها الحزب الواحد، وفي لسـان المنطق إن الإشكال يجري على الكبرى والصغرى معا، يعني على القانون وعلى التطبيق أيضا.

ثـم إن الغـرب بإمكانه أن يصلح ما فسـد من قوانين الأمـم المتحدة، والقوانين الدولية، عبر فتح أبواب المنافسـة بين الأطراف المعنية بالمسـألة فانـه إذا كان الغـرب لا يمتلك الوازع الديني والأخلاقـي، فالوازع التعددي الـذي يؤمـن به، يعد ضروريـا لعملية الإصلاح وتجربة الأحزاب السياسـية خير دليل على تأثير التعددية والتنافس في إجراء عملية الإصلاح.

وإذا أخطـأ الحزب الأول أو ظلم أو أفسـد، فان الحـزب الثاني كفيل بـأن يرده إلى طريق الاعتدال، وإذا لم يرتدع فيسـقط فـي الانتخابات! بينما إذا انفرد الحزب بالحكم فسـوف يظلم ويظلم ويظلم دون أي رادع أو مانع أن التنافـس الإيجابـي أفضل وسـيلة لعملية- الإصلاح، فلقد. قال سـبحانه وتعالى فيمن يرغب دخول الجنة:

﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾[1].

(١) المطففين: ٢٦.

الفصل الثاني

خلل القانون الاقتصادي الغربي

تبديد الثروات

ان مـن الأمور التي أشـغلت فكر الكثير من عقـلاء العالم هو: الضرر الفـادح الـذي سـيلحق بالأجيـال القادمة بسـبب اسـتنزاف مـوارد الطبيعة، وتبديـد ثرواتها، وتضييـع حقوق الأجيال القادمة، فثمة خوف شـديد من أن تسـتنفذ الأرض خيراتهـا ومواردها غير الدورية، كالنفـط، والغاز، وغيرهما من السـوائل الغنية، وقد أشار الله إلى هذه الحقيقة بقوله: ﴿**خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا**..﴾[1]، حيث يصرح جل وعلا: بأن ما في الأرض مخلوق لكل البشـرية في كل الأزمان، فمجموع الثروات لجموع البشـرية، لا لهذا الجيل فقط[2]، قال سبحانه: ﴿**وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ**﴾[3].

ولكـن عندمـا دق ناقوس الخطـر بدء الغربيـون الخناق علـى الناس وسـلبوهم حرياتهـم، فاصدروا قـرارا بتحديد الإنجاب بدعـوى انه يوجب

---

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) راجع: (الفقه: الاقتصاد) و(الفقه: الدولة الاسلامية) و(الفقه: الإدارة) للإمام المؤلف (دام ظله).

(٣) فصلت: ١٠.

التضييق على الناس في مختلف مناحي حياتهم، مع أن التضييق جاء من الغرب ومن فساد قوانينهم، في حين إن القانون العقلي الذي ذكره الشرع أيضا: يحكم بالحرية البشرية إلا في موارد ثلاثة:

الأول: مورد الأهم والمهم، كما إذا دار الأمر -مثلا- بين حياة الأم وجنينها، في وقت لا يمكن حفظ حياتهما معا، بحيث إذا أردنا حفظ أحدهما هلك الآخر، فإن في مثل هذه الصورة يكون المرجح هو الأهم في نظر الشارع حسب نظر الخبراء النزيهين.

الثالث: مورد غير المقدور عقلا أو شرعا، كما قال سبحانه: ﴿**رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ**﴾[1] أما ما عدا هذه الموارد الثلاثة، فكل إنسان مخير وله حريته.

ومن المعلوم: أن قوله ﷺ: «تناكحوا تناسلوا»[2] حكم أولي.

وهذا أيضا حكم عقلاني -مستثنى منه ومستثنى- قبل أن يكون حكما شرعيا، لكن الإشكال لا ينبع من زيادة النسل، بل إن المأساة والفقر والمجاعة تنبع من سوء توزيع الثروة، والإجحاف، والإسراف، وصرف المليارات فيما يضر البشرية.

وقد أدرك علماء الغرب هذه الحقيقة كما أكدوا ذلك في بعض كلماتهم، وهذا مما يضغط على الغرب في تغيير منهجه الذي نجم عنه المفاسد، والذي هو عبارة عن:

١- استغلاله للموارد اكثر من الحق الطبيعي لهذا الجيل.
٢- تحديد النسل بدون إحدى المبررات الثلاثة.

(١) البقرة: ٢٨٦.
(٢) مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٥٣.

٣- سوء توزيع الثروة مما أصاب هذا الجيل بالجوع والحرمان أيضا.

وفي دعاء الإمام السجاد عليه السلام: «اللهم صل على محمد وآله واعصمني واحجبني عن السرف والازدياد، وقومني بالبذل والاقتصاد، وعلمني حسن التقدير، واقبضني بلطفك عن التبذير»[1].

الانفتاح الاقتصادي

من المخاطر التي تنذر الغرب وتدعوه إلى تغيير سياسته الاقتصادية مجموعة الأخطاء والمثالب التالية:

أولا: ركود وتجميد الأسواق العالمية نتيجة للإفراط في إنتاج بعض المواد أكثر من الحاجة إليها، مما يسبب تكديسها في الأسواق فتتعطل على أثرها بعض المعامل عن العمل، ويسرح بعض العمال عن أشغالهم، فتحدث البطالة بما تستلزمه من مشاكل ناجمة عن الفراغ.

ثانيا: الإخلال بالسوق عبر عدم توازن المواد المنتجة مع حاجات الناس، ومن الواضح أن كل إنسان يحتاج إلى كمية خاصة من كل شيء، فإذا زادت كمية على حساب كمية أخرى اختل نظام السوق: وهذه الحالة تشبه حالة الإنسان الذي نمت إحدى أعضاءه بغير تناسب، بينما الحياة كلها نسب ومقادير وموازين.

الثالث: إخضاع الأسواق العالمية للعبة الاستعمارية، حيث يضغط المنتجون على الحكام لفتح أسواق لهم في بلاد أخرى، مما يوجب الاستعمار بمختلف ويلاته.

---

(١) الصحيفة السجادية: دعاء رقم ٣٠.

الرابع: احتكار المنتوجات الصناعية والزراعية، كطريقة لرفع أسعارها، أو إلقاء الفائض منها في البحر حفظا للأسعار، هذا بالإضافة إلى أنها جريمة إنسانية تسبب تضييعا لـ(بيت المال) وهدرا لإمكانياته.

ويضاف إلى ذلك كله إن هذه المشاكل المتشابكة، تتمخض عنها مشاكل أخرى وسلبيات أخرى لا يمكن رفعها إلا بتعديل القوانين الاقتصادية الفاسدة وإبدالها بقوانين الإسلام المتطابقة مع العقل والفطرة.

و أني أتذكر قبل نصف قرن إن العراق لم تكن تعتريه هذه المشاكل، لعدم وجود قوانين مستوردة تدافع عن هذه الألوان من الانحراف والفوضى والاحتكار وعندما جاءت القوانين الوضعية عم الفساد الأسواق، واكتوى الشعب بنيران تلك القوانين اللافحة.

الغلاء

يعد الغلاء في عصرنا الحديث أحد أهم الأسباب التي تهدد الدول بالسقوط وتنذرها بالانفجار!.

فقد أصبح الغلاء اليوم شبحا مخيفا، فإذا لم يعالج بمناهج الاقتصاد السليم فانه سيقضي حتما على الرؤساء أنفسهم، وسيقصم ظهورهم كما قصم ظهر الناس والاقتصاد.

و لذا نجد العقلاء في الغرب وغيرهم، قد ارتفعت أصواتهم تطالب: بخفض الأسعار، وبتحسين الاقتصاد، وبمنح الناس حقهم في نيل أوليات لوازم حياتهم.

فما معنى حرمان الناس من ابسط حاجاتهم، في حين يتمتع الأغنياء فوق حاجتهم على حساب الفقراء بلا رحمة؟!.

إن الغلاء يتفاقم بسبب سوء القوانين التي تدفع إلى ذلك.

ففي العراق- مثلا- ارتفعت أسعار اللحوم خلال نصف قرن إلى ما يزيد عن (١٢) ألف ضعف.

والسبب أن الأغنام والمواشي كانت تربى في البيوت والبساتين والصحاري، وكانت الأغنام سائبة تأكل الأعشاب المجانية، والذي يقوم بتربيتها لا يطمع بأكثر من معيشة عائلته بصورة متواضعة، ولذا كانت اللحوم بأسعارها الواقعية.

أما اليوم فاللحوم والحنطة وكثير من المواد الاستهلاكية في الكثير من الدول- الراقية منها والمتخلفة- تستورد من الخارج، ويضاف على قيمتها الواقعية عشرة أضعاف سعرها الحقيقي للأسباب التالية:

١- الحمل والنقل.
٢- النفقات التي تصرف في الدعاية لهذه البضائع.
٣- ارتفاع نفقات العرض بسبب غلاء إيجار المحلات والماء والكهرباء والهاتف وما أشبه ذلك.
٤- ارتفاع قيمة الفائض الناشئ من تفشي الربا بين المستوردين والأنظمة التي يتعاملون معها.
٥- كثرة الموظفين العاملين في هذا المضمار.
٦- الإكثار من القضايا الكمالية والتجميلية.
٧- دفع أجور المتقاعدين من الأرباح الحاصلة- بالنتيجة ـ.
٨- فرض الضرائب الباهضة على كل ما يستورد من الأغذية ونحوها.
٩ - تربية الأغنام في مزارع ترتفع فيها ثمن الأسمدة، وكذلك الحنطة و...
١٠- رفع الدولة لأسعار اللحوم وغيرها للاستفادة من الأرباح في مجال مصاريفها غير المسؤولة كشراء الأسلحة وملأ الترسانة العسكرية، وما أشبه ذلك.

وبالتالي فقد أصاب الغلاء جميع مرافق الحياة، وإذا لم يضع له العقلاء الحلول المناسبة، فسوف تحل الكارثة ويقع الانفجار، وهو أمر لن يفوت أذهان العقلاء في العالم.

التوظيف اللامسؤول

إن اكثر الوظائف فن الحكومات الغربية اليوم تافهة بل مضرة، وكثير منها لا يثمر إلا هدر الطاقات والأوقات والموارد.

و الدول الإسلامية قد قلدت الغرب في مجال التوظيف اللامسؤول، وشحن الدوائر أكثر فأكثر بالموظفين، بل فاقت على الغرب في ذلك!!..

فان دوائر الدولة بحاجة إلى تغيير أساسي في نظام التوظيف والعمل الإداري، فقد فاق عدد الموظفين مئات المرات حاجة إدارة الحكم -وهذا نابع من فساد منهاج الغرب، الذي يرى ضرورة توظيف المجتمع بحيث يكون لكل دارس وظيفة من دون النظر إلى كمية الاحتياج- مما يسبب أضرارا جسيمة ومتعددة أهمها ما يلي:

أولا: بطالة عدد كبير من خريجي الكليات بسبب حرمانهم من العمل، نظرا لتزايد الموظفين وضياع فرص العمل.

ويؤكد ذلك: أن هؤلاء الخريجين الجدد ذوي الشهادات الجامعية، تأبى نفوسهم العمل في العديد من ألوان المهن والحرف الحرة نتيجة التثقيف الخاطئ،والمنهج غير السليم، الذي يفرض على الكل الدارسة حتى التخرج كمقدمة للتوظيف المريح في إحدى الدوائر!.

ثانيا: إن زيادة الموظفين بشكل اعتباطي، يوجب تعطيل القوة الإنتاجية، واتساع القوة الاستهلاكية المصرفية، وفي ذلك ضرر مضاعف

علـى قدرات المجتمع، فإذا اسـتخدمت الدولة -مثـلا- ألفين من مواطنيها فـي الوظيفـة وكانـت محتاجة إلى ألف موظـف كان معنى ذلك: أن تخسـر الأمة توفير فيئها، ورقي اقتصادها، بمقدار ما تدره الدولة من الأموال العامة علـى هؤلاء الموظفيـن، وبقدر ما سيخسـره هؤلاء الموظفون أنفسـهم من عـدم الإنتاج والتوفيـر - وفي هذه الحالة سـيكون الموظف الزائد كلا على الناس ووبالا للاقتصاد العام.

ثالثا: إتلاف الوقت وضياعه بسبب الروتين الإداري، فإذا كان موظف واحد في المطار احتاج المسافر إلى ساعة واحدة لكي يسافر، أما إذا زودت الدولة المطار بموظف ثان ليقوم بعمل روتيني تأخر المسافر فترة أطول.

رابعـا: الكبت ومصادرت الحريـات، إذ كثير من الوظائف الموظفين -عند المحصلة النهائية- لا تجده إلا وسيلة لتحديد حريات الناس!.

وكلما زاد عدد الموظفين كانت الخسارة اكبر والحل أصعب.

وطالما بقيت العلاجات وقتية فان المشكلة سترمم بدلا من أن تحل وتعالج.

آثار مشكلة البطالة

فـي السـنوات الأخيـرة الماضيـة، أحـس الغربيـون -وأكثـر من أي وقـت مضى- أن البطالـة لها أثر كبير في تأجيـج الاضطرابات والصراعات الداخلية.

فثـورة الزنـوج التي اشـتعلت في ولايـة (لوس انجلـس) الأمريكية، والتـي امتدت داخليا إلـى معظم الولايات الكبرى، وخارجيـا إلى بريطانيا، أكدت: إن البطالة إلى جوار العنصرية و.. اشد خطرا على المعسكر الغربي من روسيا وصواريخها العابرة للقارات.

ذلك لان المعسكر الشرقي ورغم معداته العسكرية لم يتمكن من اختراق النظام الغربي كما اخترقت رصاصة البطالة في جسمه.

من هنا فقد أخذ النظام الغربي بالتفكير الجاد في اقتصاده المتصدع بسبب البطالة القاتلة.

فقد ذكرت بعض الإحصاءات أن في أروبا (٢٠) مليون عاطل عن العمل، وإذا افترضنا إن كل واحد من هؤلاء يعيل فردين، فقد تحول هو ومن يعول، إلى كل على المجتمع، وهكذا يتضاعف الرقم.

ويضاف إلى ذلك نسبة المتقاعدين عن العمل وما أكثرهم، حيث يعتمد هؤلاء على أذرع غيرهم في العيش. والبطالة مشكلة مزدوجة، لانه يكثر بسببها الفساد والسرقة والقتل والاعتداء على الناس.

و لعل التفكير الجاد في إلغاء البطالة وقلعها من جذورها في العالم يتلخص في أربعة أمور:

الأول: إعادة تنظيم وتربية المجتمع بشكل ينتزع عنه الغرور، فان الغرور يدفع بصاحبه إلى استصغار شأن العمل، وإن يرى نفسه ارفع مستوى من الأعمال الموكلة إليه، وقد بعث الله أنبيائه ليعلموا الناس التواضع والرضوخ للعمل، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفترة من الزمن راعيا للأغنام، رغم جلالة شأنه وعظم مقامه ومنزلته عند الله، وكان النبي سليمان بن داود عليه السلام رغم ملكه العظيم يرتزق من كد يمينه وعرق جبينه، وكان علي عليه السلام يشتغل بالزراعة والسقي، كما أن الزهراء عليها السلام كانت في البيت تغزل وتخبز وهي سيدة نساء العالمين، وفي التاريخ أن الإمام الباقر عليه السلام وغيره من الأئمة المعصومين عليهم السلام كانوا يعملون في البستان حرثا وسقيا وما أشبه ذلك.

الثاني: سبق وأن ذكرنا وأكدنا على ضرورة إجراء المرتبات الشهرية أو المساعدات للمحتاجين العاجزين عن العمل بدلا من دفع رواتب للمتقاعدين سواء كانوا فقراء أو أغنياء قادرين على العمل أم لا.

الثالث: إلغاء القوانين التي تمنع حيازة الناس للمباحات كالأراضي، والغابات، والأجمة، والبحار، والمعادن، وكل شيء يدخل في إطار (لكم..).

الرابع: إلغاء القوانين التي تقف أمام العمل،كقانون الحدود الجغرافية، والوطنية، واللونية والإقليمية، وغيرها، والتي عن طريقها تفرض الضرائب.

وبدون إرساء هذه الأسس لا يمكن إلغاء البطالة في العالم، حتى بالنسبة إلى البلاد الغنية والصناعية، فانه بحاجة إلى هذه الأسس، وإلا لما كان في اليابان بطالة، وهي اكثر البلاد الصناعية تقدما في العالم.

مشروعية الميزانيات الحالية وتجربة (بيت المال) الإسلامي

من مقومات ما نراه من التغيير في الغرب: انحراف بيت المال (ميزانية الدولة) عن موازين العقل والفطرة فان بيت المال وضع لامرين:

الأول: سد حاجة الناس المعوزين.

الثاني: دفع عجلة الأمة نحو الأمام.

و يشمل الأول الحاجات الروحية كالتربية والتزكية والتعليم. كما يشمل أيضا الحاجات الجسدية كالدواء والكساء والمسكن والزواج لمن لا يتمكن بالفعل أو بالقوة على ذلك، كما ويستفاد من المال في عملية الإصلاح بين الناس وحل نزاعاتهم أيضا.

و المراد بتقديم الأمة ودفعها نحو الأمام في شتى ميادين الحياة، لأن الأمم تحب بفطرتها أن تتجه دوما نحو الأعلى ونحو الرقي والتقدم،

وذلك هو العامل الأساسي في تسابق الأمم وتنافسها نحو المعالي، وقد قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»[1].

حيث انه الدين الوحيد المتطابق مع العقل والفطرة تماما، وقال الله تعالى: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ**﴾[2] وإطلاقه يشمل القوة البدنية والنفسية والعلمية والصناعية والحربية وغيرها.

و لم يذكر سبحانه تحديدا أو إطارا خاصا للـ(قوة)، كما لم يحصر التقوى في قوله: ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾[3] بشيء معين. بخلاف سائر العبادات والمعاملات حيث أنها محددة بالفرائض اليومية كالصلاة، والفرائض الأخرى كالصيام في رمضان والحج مرة في الحياة، وكذا الزواج بأربع، والطلاق ثلاثة والحدود والديات وما أشبه.

ذلك لان التقوى لا يعرف لها حد لا كما ولا كيفا إلى ا لموت.

ولذا قال سبحانه: ﴿**إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا**﴾[4]، وكذلك الحال بالنسبة للتقدم؟ إذ درجات الكمال لا تقف عند حد، وكلما تقدم الإنسان اكثر تجلى له: الله اكبر أكثر فأكثر، وقد قال تعالى: ﴿**أَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى**﴾[5].

لكنه -اليوم- قد انحرف (بيت المال) عن أهدافه الحقيقية فترك حاجات الناس وعمل بمسائل ثانوية[6]. فاعطى -مثلا- التقاعد للأغنياء في

(١) بحار الأنوار: ج٣٩ ص٤٧.
(٢) الأنفال: ٦٠.
(٣) التغابن: ١٦.
(٤) الانشقاق: ٦.
(٥) النجم: ٤٢.
(٦) للمزيد من التفصيل راجع (الفقه: الاقتصاد) و(الفقه: الدولة الاسلامية) و(نريدها حكومة اسلامية) للإمام المؤلف.

وقت يعاني فيه الفقراء ضيق المعيشة، مع أن مقتضى القاعدة العكس تماما.

القاعدة تفرض مساعدة الفقير وإن فقد شروط التقاعد، وعدم مساعدة الغني وإن توفرت فيه الشروط.

بيت المال بحاجة إلى إعادة نظر فيه وإلى قوانين جديدة تنظم توزيعه، فكلنا قد رأى أن أناسا أثرياء وآخرين يمتلكون القوة الكافية للعمل اخذوا رواتب من ميزانية الدولة رغم أن لهم المال الكافي للعيش أو القوة الكافية للعمل. بينما بقي كثير من الناس الفقراء بلا مأوى وملبس ومنكح!.

وما تعطية الميزانية للأغنياء إنما يخرج من كيس الأمة، وذلك اما بالضرائب أو بالأموال المستحصلة من ثروات الأمة- كالمعادن ونحوها- وهي ثروات يجب أن تصرف أساسا في تقديم الأمة للأمام أو بسد حاجاتها الضرورية.

وإلى جوار انحراف منهج بيت المال، نجد أن الربا قد ساهم أيضا في فساد الوضع الاقتصادي، فبدلا من أن يعمل الجميع يتحول كثير من الناس إلى عاطلين عن العمل، إذ يكتفي كثير من أصحاب الأموال بوضع أموالهم في البنوك، ليعيشوا على أرباحها، وهذا يولد انحرافا مضاعفا، إذ يبتعد العامل عن العمل، ويتحول القادر عليه إلى عاطل. كما أن الربا الذي تعطيه البنوك أو الشركات أو الأفراد، يخرج من كيس الأمة- بشكل أو بآخر- وذلك عبر الضرائب والرسوم، والاحتيال وسوء استخدام ثروات الأمة مما يسبب وهن الاقتصاد وضعفه، وفقر الأمة وحرمانها.

وكذلك الربا يسبب مضاعفة العمل على العاملين، فإذا كان- مثلا- لزيد ألف دينار يعمل أو يتاجر بها ويربح مائة- فرضا- لسد حاجاته، فإذا أعطاه البنك ألفا ثانية ضوعف عليه العمل، مما يشكل ضغطا عليه، كما أن فيه توسعة على الذي لا يستحق التوسعة، وضغطا على من لا يستحق الضغط.

هذا بالنسبة إلى الربا المتداول بين الحكومة وشعبها، وأما الربا الدولي المتداول بين الدول والبنوك الدولية فحدث عن ويلاته ولا حرج، فانه قد أصبح اليوم أفضل وسيلة لاستعمار الدول المقترضة، واستعباد شعوبها ولا بد للشعوب من يوم تعود فيه إلى فطرتها، فتنتقم لنفسها من المستعمرين والمستعبدين لها.

فالربا إذن طريقة غير مشروعة في استحصال المال، على عكس العقود الاسلامية مثل المضاربة، التي هي استقامة كما ذكرنا تفصيلها في كتاب (الفقه: الاقتصاد)[1].

إذن لا يبقى أمام الغرب تجربة اصلح من تجربة (بيت المال) وتجربة المضاربة بدل الربا، فالأفضل للشعوب والقادة الغربيين إتباع منهج الإسلام في تحريم الربا وإباحة المضاربة، وهذا ما تدركه الفطرة ويحكم به العقل..

(١) موسوعة الفقه: ج (١٠٧ـ١٠٨).

الفصل الثالث

من آثار القوانين المادية في المجتمع الغربي

الفقر

أسس الغرب بنيانه على ما ينتهي إلى افتقار القطاع الأكبر من المجتمع، فقد وضع قوانين كابتة، لا تسمح للإنسان في ممارسة حقه في حيازة المباحات من: الأرض، والماء، والمعادن، والبحار، والغابات، وما أشبه[1].

فقوانين منعته من السفر إلا بجواز، بسبب الحدود الجغرافية.

وقوانين سمحت للغلاء أن ينتشر في البلاد بسبب الرأسمالية والربا والسلاح وكثرة الموظفين.

وقوانين عطلت ملايين العمال عن أعمالهم بسبب البطالة، وقلة

(١) تطرق الإمام المؤلف إلى حيازة المباحات في كتابه: (الفقه: القواعد الفقهية) و(الفقه: الاقتصاد) و(الحرية الاسلامية) و(إلى حكومة ألف مليون مسلم)، وكذا راجع بحوث المؤلف في الأنفال.

فرص العمل.

وقوانين أترفت الحيوانات، وجوعت مئات الملايين من الناس.

إضافة إلى انك لا ترى اليوم دورا فاعلا بالنسبة إلى (بيت المال) الذي يحمل وظيفة التكافل الاجتماعي، وإتاحة فرص العمل للآخرين، ومساعدة المحتاجين والمرضى، والعزاب، والمصابين بالكوارث -بالشكل المطلوب-.

ولكي ينجو العالم بنفسه من هذه القوانين الجائرة فلابد له من الرجوع إلى العقل، وإلى الفطرة، وإلى الإيمان بالله واليوم الآخر، كما لابد له أيضا من الرجوع إلى الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، التي تشير إلى ذلك.

ومنها: ﴿**وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ**﴾[1] و«ما آمن بي من بات شبعانا وجاره جائع»[2].

فالآيات القرآنية تؤكد على مساعدة المحتاجين باختلاف مذاهبهم ومشاربهم، ومنها:

﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (٨) إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ...**﴾[3].

و من المعلوم: أن الأسير المذكور لم يكن مسلما.

ويبقى أن يحفز عقلاء الغرب قادته، للنجاة من تلك القوانين المادية الجائرة، وإضفاء روح الإنسانية عليها، لينجو من مشاكلهم الخطيرة.

---

(١) الحشر: ٩.
(٢) وسائل الشيعة: ج١٢ ص١٥٣.
(٣) الانسان: ٨-٩.

المرض

من الأمور الهامة التي يجب أن تدفع الغرب نحو التغيير وإعادة النظر في مناهجه وقوانينه (المرض) الخطير، السائد اليوم في الغرب.

فنتيجة للإباحية وإشاعة المحرمات انتشرت الأمراض التناسلية كالزهري والسفلس والإيدز، وهذا الأخير لا علاج له رغم التطور الهائل في ميادين الطب الحديث، وهذا العجز جعل علماء الغرب يفكرون في الرجوع إلى الطب القديم، الذي كان يستخدم الأعشاب لعلاج المرضى -ولكنه لم يتوصل بعد في الرجوع إلى الطب اليوناني الذي أستخدم وجرب قبل عشرات القرون- على أن لا يترك الطب الحديث بل يضاف القديم إليه ويدمج معه، فيأخذ بفوائد كليهما.

أن مناهج الصحة العامة في الغرب مختلة الموازين وذلك لفقدان الوقاية الصحية - مما جعل العلاج مستعصيا أيضا، وذلك لأنه حتى ولو توفر العلاج فان ثمن العلاج غير متيسر للجميع. وما ذلك كله إلا ولائد المناهج المنحرفة التي بلغت بالإنسان الغربي إلى هذا المستوى من الأمراض.

فاللازم تعديل تلك المناهج[1] في الأكل والشرب والملبس والمسكن والمعاشرة والسلوك وطريقة الزواج، وفي كل مرافق الحياة، وذلك بإزالة أسباب القلق والتوتر وتحريم المحرمات سواء في بعد الجنس -كالإباحية والشذوذ الجنسي- أو المأكل -كلحم الخنزير والكلب والحشرات- أو المشرب -كالخمر والمخدرات.. إلى آخر ما في القائمة من المحرمات، التي تضر بجسم الإنسان أشد ضرر فانه كما أزال الغرب أسباب تلوث

(١) راجع (الفقه: الآداب والسنن) للإمام المؤلف لمعرفة المنهج الاسلامي المتكامل في تلك الحقول.

البيئة- إلى حد ما فعليه أن يسعى لإزالة أسباب تلوث المجتمع بمثل الإباحية والشذوذ الجنسي، وتطهيره من المنكرات والمحرمات المتنافية مع العقل والفطرة، والرجوع إلى الآلام المتلائم مع الفطرة الإنسانية والمتوافق مع العقل السليم. ويبدوا أن بعض عقلاء الغرب اخذوا ينادون بذلك وجاءت آرائهم وانتقاداتهم عبر وسائل الإعلام العالمية، وكثرت خطاباتهم المطالبة بالتغيير والتفكير الجذري في الندوات والمؤتمرات والجلسات العامة.

ومن الواضح أن مرحلة الإحساس بالخطر هي المرحلة الأولى للتغيير، فتلك الانتقادات والاعتراضات من شأنها أن تبشر بنتيجة طيبة وقريبة بإذن الله تعالى.

ولا شك أن الأمراض بالمفهوم العام مسألة طبيعية ولا يمكن للإنسان أن يحصن نفسه من جميع الأمراض، لكن الكلام في هذه الكثرة الزائدة من الأمراض والأوبئة التي تهدد البشرية بالتشوه والقتل الجماعي.

والكلام أيضا في أسباب نشوء الأمراض التي هي إما، نتيجة الغنى والتخمة أو حصيلة الفقر والحرمان ونتيجة الابتعاد عن سائر مناهج الله في الحياة الفردية والاجتماعية.

و هذا التباين المعيشي سلب الاستقرار، بما لا مثيل له في سوابق التأريخ.

التضخم السكاني

لا أحد يستطيع أن ينكران ثمة أزمة سكن، تعاني منها المدن الغربية الكبرى، وأن هذه الأزمة حصيلة عوامل كثيرة أهمها زيادة عدد السكان وزيادة القوانين الصارمة التي لا تسمح للمواطنين بالبناء والسكن واختيار

المكان والوطن.

ولا سبيل إلى تخطي هذه الأزمة المفتعلة إلا بمواجهة أسبابها، وبأقصى قدر ممكن من الشجاعة والتخطيط، فاللازم تخفيض عدد السكان في المدن الصناعية الكبرى عبر الأمور التالية:

الأول: تأسيس وتوزيع المعاهد والمعامل والمطارات والمستشفيات في المدن المنتشرة على طول البلاد وعرضها، فإنها توجب توازن السكان، وتقليل كثافتهم في المدن الصناعية الكبرى، وكذا الدوائر والمؤسسات الحكومية.

الثاني: إزالة الحواجز الجغرافية بين الدول وكذلك الحواجز النفسية بين الشعوب.. وفتح الحدود على روادها حتى يتمكن كل إنسان أن يهاجر إلى الدول القليلة السكان ويعيش فيها، مع توفير الحكومة لبعض مستلزمات العيش في المهجر، ومنح التجار منهم وذوي الأعمال من مختلف الجنسيات حريتهم في العمل.

الثالث: دعم القرويين وحمايتهم بما يرغبهم وذويهم في البقاء على أعمالهم الإنتاجية، ويمنعهم من الرحيل إلى المدن، وهذا يتطلب رفع المستوى المعيشي والثقافي للقرويين وخاصة في مجال عملهم، كما ويستدعي توفير مستلزمات الصحة والأمن والوسائل الحديثة: كالكهرباء والماء والبريد والهاتف وطرق المواصلات، ونحوها لهم بالقدر الممكن، نعم من الصعب أن تصل القرى والأرياف- عادة- في تطورها إلى المدن، حيث الأخيرة تمتاز بموقعها الجغرافي والسياسي، إلا أن القرى والأرياف تمتاز عادة بالهواء الطلق، وقلة الصعوبات، وانعدام ضجيج المدن ومشاكل المرور وهذه المؤهلات وغيرها ترفع من رصيد القرى وتقربها من المدن،

فيما لو وفرت الدولة فيها مستوى معيشيا وثقافيا جيدا.

ولا يخفى أن هذه الأمور الثلاثة كما أشرنا إليها بحاجة إلى تخطيط دقيق من ذوي الاختصاصات العالية، للتعاون على إنهاء المشكلة بالقدر المتيسر مرحليا، لئلا تحدث هزة عنيفة في المجتمع، ولا تتولد مشكلة أخرى تعكر صفوه، حتى تعود الحياة إلى شكلها الطبيعي.

ضياع الكفاءات

مما ينذر بالانفجار -ان لم يوضع له حل- مشكلة (ضياع الكفاءات) التي يعاني منها المجتمع الغربي، رغم التطور الهائل الذي شمل مرافق الحياة.

وضياع الكفاءات يتجلى في ثلاث جهات رئيسية نطرحها عبر ثلاثة أسئلة:

أولا: لماذا يكون العامل أو الموظف أقل أجرة من التاجر أو صاحب العمل، في صورة تساويهما من حيث الكفاءة والجهد؟ فيما لم يكن من قبيل عاملين يعملان في الغابة، أحدهما يقطع شجرة ثمينة والآخر رخيصة، حيث ان الأمر يختلف (المتعلق)، وان كان الجهد متساويا من حيث الفاعل كما وكيفا.

فالتاجر أو صاحب العمل وان كان له حق الأجرة بقدر جهده وكفاءته وعمله المتبلور (وهو الرأسمال أو أدوات الإنتاج)[1]، إلا إن الإشكال يكمن في أن التاجر عادة يأخذ اكثر من حقه النابع من تلك الأمور السابقة الذكر ويعطي العامل أو الموظف اقل من حقه الذي هو حصيلة جهده وكفاءته.

(١) للمزيد من التفصيل راجع (الفقه: الاقتصاد) للإمام المؤلف دام ظله.

ثانيا: لماذا لرب المعمل والعمل أكثر أجرة من العامل أو الموظف- بعد الفرض المذكور-؟.

ثالثا: لماذا لا يستفاد من مواهب العمال وآرائهم وخبراتهم مع إن عدم الاستفادة منهم تتضمن تضييعا للإنتاج وإجحافا بالكفاءات؟.

أما الأول: فسببه القوانين المجحفة والمنحرفة التي لا تراعي حقوق الناس، ولا تضع لكل واحد نصيبه من الجهد والكفاءة.

و أما الثاني: فسببه سوء التوزيع المستند إلى القوانين المجحفة أيضا، إذ اللازم أن يعطي للتاجر ورب العلم والعمل بقدر كفاءته وإدارته ورأسماله الذي هو عمله المتبلور في المعمل ونحوه، وللعامل والموظف بقدر كفاءته وعمله، بدون أن يكون له ما يقابل العمل المتبلور لفرض انه من السالبة بانتفاء الموضوع. فكل زيادة في ذلك الجانب ونقص في هذا الجانب انحراف عن سنن العدل.

و أما الثالث: فسببه عدم احترام حقوق الإنسان المستند إلى القوانين المجحفة أيضا، فان مواهب العمال يمكن الاستفادة منها، إذا كانت هناك لجان حوار وتنسيق، تربط بين العامل ورب العمل، فتقوم تلك اللجان بإيجاد توازن بين الطرفين وتدرس إعطاء كل بقدر حقه، وتوفر الظروف الموضوعية للعمل، وتنمية مواهب العمال أو الاستفادة منها، فيما لو كانت بالحد المطلوب.

إهانة المرأة

يرى بعض المراقبين الغربيين: أن المرأة أصبحت رخيصة في مجتمعاتهم أكثر مما تتصوره الأذهان، ولا بد من إعادة الكرامة إليها قبل أن تنهار الأواصر الاجتماعية والأسرية بشكل كامل.

فان المرأة في ا لمجتمع الغربي فقدت كرامتها..

للأسباب التالية:

١- فتح المواخير.
٢- أهانتها في بعض القضايا الجنسية الأخر.
٣- ازدياد حالة الشذوذ الجنسي وابتعاد الذكور عنها.
٤- الاستفادة منها في ترويج البضائع واستخدامها كوسيلة دعائية لجلب الزبائن.
٥- تشغيلها في الفنادق والمطاعم والطائرات ونحوها، لتسلية الضيوف، وكذلك مشاركتها في بعض النشاطات التافهة كالسينما والتلفزيون والاجتماعات الإباحية وما أشبه للهدف نفسه.
٦- زيادة العوانس بسبب ضياع فرص الزواج أو تأخيره.
٧- عدم تجويز الطلاق، مع انه في كثير من الأحيان تكون الحياة والمعاشرة جحيما، حيث يترك كل واحد من الزوجين الآخر، والمرأة في هذه الحالة تبقى وهي تعيش في بحر من المصائب والآلام، بينما الرجل يجد طريقه.
٨- حرمان الرجل من حقه في تعدد الزوجات، مع أن في الغالب زيادة عدد النساء على الرجال، مما انتج زيادة نسبة النساء اللاتي يحرمن من الزواج، أو يضطررن للبغاء، أو ما أشبه.
٩- نفور الشباب من الزواج بسبب إشباعهم جنسيا نتيجة لاختلاطهم مع النساء طيلة الوقت وذلك -مثلا- في الحمامات والمسابح والمدارس، وقلة رغبة ذوي الأزواج في زوجا تهم.
١٠- حرية الرجل في اتخاذ خليلة بدلا من زوجته، مما يحرم الخليلة من دفء العائلة ومزاياها وحنانها، كما يؤثر سلبيا على الحياة الزوجية لو كان متزوجا أو كانت متزوجة.

١١- الإضرار بأنوثة المرأة عبر تشغيلها في الأعمال التي لا تتناسب مع أنوثتها.

١٢- السماح للمرأة بممارسة الجنس مع الحيوانات وعلى رأسها الكلاب والقردة.

وهناك نقاط كثيرة يصعب جردها لكن الرابط بينها أنها جميعا توجب الفساد الأخلاقي، والأمراض الجسمية والنفسية كأمراض الزهري والإيدز.

ومن الواضح أن الإباحية التي توجب هدم المجتمع، وتسبب مرضه وافتقاره، ليست من الحرية في شيء، بل إنها هي عين الفوضى والعبثية؟ إذ هي لا تختلف كثيرا عن إعطاء الحرية للقتلة والسراق والمغتصبين.

فاللازم إذن: سن قوانين كفيلة بالقضاء على الإباحية،و المفاسد الاجتماعية سلبا وكفيلة أيضا بإرجاع المرأة إلى عزها وكرامتها ومكانتها من العائلة السعيدة إيجابا ولا يوجد هناك قانونا كقوانين الإسلام يتكفل هذين الجانبين بما يتطابق مع العقل والفطرة[1].

(١) تحدث الامام المؤلف عن المرأة في العديد من كتبه ومن جملتها: (الفقه: النكاح) و(الفقه: الاجتماع) و(الفقه: الحقوق) و(الفقه: الإدارة) و(هكذا الاسلام).

مسك الختام

وفي ختام الموضوع نقول: يظهر مما سبق: أن البشرية المعذبة لا تنتهي محنتها ولا تصل إلى ساحل الأمان إلا بثلاثة أمور:

الأول: الإيمان بالله السميع العليم والاعتقاد بأنه جل وعلا بصير قدير يجزي بالإحسان إحسانا مضاعفا، وبالسيئة سيئة مثلها، فقد قال تعالى: ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ**﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا**﴾[2].

فإذا آمن الإنسان بالله يكون في حذر دائم من مغبة السقوط في المعصية حتى في خلواته، فلا يسيء إلى نفسه، ولا إلى الآخرين، ولا إلى الطبيعة.

فقد قال علي عليه السلام: «أنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم»[3].

الثاني: صحة القوانين وسلامة المنهج، حيث أن الإنسان إذا لم يعرف

---

(١) يونس: ٢٦.
(٢) الشورى: ٤٠.
(٣) نهج البلاغة الخطبة: ١٦٧.

الطريـق الصحيح والمنهج السـليم لا يكـون بمقدوره أن يسـلكه مهما كان حـذرا ومراقبا، ونحن نعتقد- كما هو الواقـع أيضا وقد أثبتته التجارب- إن الإسـلام جاء بأفضل القوانين التي تصلح الدنيا وتضمن الآخرة وتلبي نداء الفطرة وتستجيب للعقل[1].

الثالـث: فرض الرقابة الاجتماعيـة على طريقة تنفيـذ القوانين وعلى الحكام والمسـؤولين في شـتى الشـؤون، وذلـك بأسـاليبها الحديثة، والتي تتمثل بعضها في الاستشـارية الشـعبية، والمؤسسات الدستورية، والتعددية الحزبية، حيث الأحزاب الحرة المتنافسـة على إدارة الحكم للبناء والتقدم، إذ من دونها لا تسـتقيم الشـؤون السياسـية - عادة- للشـعوب، ولا يستتب الأمن لهم.

وقد ذكرنا في بعض الكتب: أن في زمن الرسـول صلى الله عليه وآله وسـلم كانت -ولو بالصيغة البدائية- أحزاب سياسـية حرة، فئة المهاجرين وفئـة الأنصار، وهمـا بالنتيجة: حزبان سياسـيان شـاركا في الحكـم وأدارا دفتـه،و قـد ورد لفظ (الحـزب) بنصه في كتاب السـبق والرماية مـن الفقه، ولكن بعد وفاة الرسـول صلى الله عليه وآله وسـلم استبد بعض المهاجرين بالحكم فوقعت الكارثة، وصودرت الحقوق المسلمة، وحدث ما حدث.

إن المخرج الوحيد لجميع مشاكلنا هو: الإيمان بالله أيمانا قلبيا يطفح على سـلوك الإنسان وعمله وأعضائه وجوارحه، لا إيمانا ظاهريا لا يتجاوز لقلقة اللسان، وإلى جانبه قانون صحيح هو (الإسلام)، وإلا فما نفع القانون الصحيح- مع فرض وجوده- إذا لم يطبق!.

---

(١) راجع كتاب (القول السديد في شرح التجريد) للإمام المؤلف و(الهدى إلى دين المصطفى) و(الرحلة المدرسية) للإمام البلاغي.

و أي قانون هذا الذي يسود العالم حيث ترك نصف العالم فقيرا ولا أحد يحرك ساكنا لإزالة ذلك الفقر المدقع، مع أن العالم يملك وسائل التغيير ويملك الثروة بما يكفي الكرة الأرضية مرات ومرات.

وأي قانون هذا الذي يسمح بإنتاج اشد الأسلحة فتكا، ثم يؤيده الجميع ويباركون له في إنتاجه؟!.

ومن ذلك كله يظهر: إن الحضارة الغربية مهددة بالانهيار، إذا لم تعد إلى فطرتها الإنسانية في التعامل مع الحياة، وقد أدرك الغربيون تلك الحقيقة، بل أنهم لمسوها في السقوط الذريع الذي أصاب الاتحاد السوفياتي السابق.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

محمد الشيرازي

قم المقدسة

٢٦/ ربيع الثاني/ ١٤١٤هـ ق

المحتويات

كلمة الناشر ٣

مقدمة المؤلف ٧

الفصل الأول: العامل الاساسي لسقوط النموذج الغربي ١١

خواء المادية وضرورة التغيير ١١

أخطاء الرأسمالية والمصير المحتوم ١٣

أثر السياسية الاستعمارية على الشعوب ١٥

سياسة الاستعلاء والقطبية الأحادية ١٧

سياسة التجسس والخيارات البديلة ١٩

الحريات الناقصة ٢١

أخطار سباق التسلح ٢٣

سياسة الدولة والاحتكار غير المباشر ٢٤

القوانين الدولية ولامنطقية التشريع ٢٧

الفصل الثاني: خلل القانون الاقتصادي الغربي ٢٩

تبديد الثروات ٢٩

الانفتاح الاقتصادي ٣١

الـغـــلاء ٣٢

التوظيف اللامسؤول ٣٤
آثار مشكلة البطالة ٣٥
مشروعية الميزانيات الحالية وتجربة (بيت المال) الإسلامي ٣٧
الفصل الثالث: من آثار القوانين المادية في المجتمع الغربي **٤١**
الفقر ٤١
المرض ٤٣
التضخم السكاني..... ٤٤
ضياع الكفاءات ٤٦
إهانة المرأة..... ٤٧
مسك الختام..... **٥١**
المحتويات..... **٥٥**